تطْرِيزُ

الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

علىٰ

الثبوت في ضبط لفظ القنوت

للعلَّامة عبد الرَّحمٰن بن أبي بكر بنِ محمَّد السُّيوطيّ

رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى

النُّسخة الإلكترونيَّة (١)

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمْدُ لله رَبِّنَا، وأشْهَدُ أن لَا إلـهَ إلَّا اللهُ وحْدَه لا شَريكَ لَه، وأَشهَدُ أنَّ محمَّدًا عَبدُه ورسُولُه.

أمَّا بَعْدُ..

فهذَا هُو الدَّرسُ (**الثَّاني عشر**) مِن بَرنامجِ الدَّرسِ الواحدِ **التَّاسعِ**، والكِتابُ المقْرُوءُ فيه هُو كتاب: (**الثُّبُوتِ فِي ضَبْطِ لَفْظِ الْقُنُوتِ**) لِلعلَّامةِ السُّيوطي رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ، وقَبلَ الشُّروعِ في إقرائِه لا بُدَّ مِن ذِكرِ مُقدِّمتَينِ اثنَتَينِ:

المقدِّمةُ الأولَىٰ: التَّعريفُ بالمصنِّفِ، وتَنتَظِمُ في ثلاثةِ مَقاصِدَ:

المَقْصَدُ الأوَّلُ: جَرُّ نَسبِه، هُو الشَّيخُ العلَّامةُ عبد الرَّحمٰن بنُ أبي بكر بنِ محمَّد السُّيوطيُّ الشَّافِعيُّ المِصريُّ؛ يُلقَّبُ بجلال الدِّين، ويُقال في نسبه: السُّيوطِيُّ والأُسْيُوطِيُّ، بحذْفِ الهمْزَةِ وإثْبَاتِهَا .

المقصَدُ الثَّاني: تاريخُ مَولِده، وُلِدَ ليلةَ الأحد مستهلِّ رجب سنةَ تسع وأربعين وثمانمائة (٨٤٩).

المقصَدُ الثَّالثُ: تاريخُ وفاته، تُوُفِّي رَحِمَهُ اللهُ يوم الجُمعة التَّاسِعَ عشر من جُمادىٰ الأُولىٰ سنةَ إحدىٰ عشْرَة وتسعمائة (٩١١)، وله مِن العُمر اثنتان وتسعون سنة.

المقدِّمةُ الثَّانيةُ: التَّعريفُ بالمصنَّفِ، وتَنتَظِمُ في ثَلاثةِ مَقاصِدَ أيضًا:

المقصَدُ الأوَّلُ: تَحقيقُ عُنوانِه: ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ اسم كتابه هٰذا في كتابه «الحاوي» فسمَّاهُ (الثُّبوت في ضبط لفظ القنوت).

المقصَدُ الثَّاني: بَيانُ مَوضُوعِه، موضُوعُ هٰذا الكتابِ بيانُ الوَجْهِ المعتدِّ به في ضبطِ الفِعْلِ المُضارعِ (يَعِزُّ) من قولِ الدَّاعي في قنوته «وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ».

المقصَدُ الثَّالِثُ: تَوْضِيحُ مَنهجِهِ، ساقَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ كتابَه متَّصلَ المقاصِدِ غيْرَ مُميَّزٍ بما يفصِلُها، وجعَلَ صدْرَهُ مُقدِّمَةً نفيسةً في الحظِّ علىٰ الاعتناءِ بضبْطِ ألفاظِ المرويَّاتِ.

ثُمَّ أورد نُقولًا عن جماعةٍ مِنْ أهْلِ العربيَّةِ فِي بيانِ الكيفيَّاتِ اللِّسانيَّةِ الَّتي يأتِي عليْهَا الفِعلُ المُضارِعُ (يَعِـزُّ) فتْحًا وكَسْرًا وضَمًّا.

ثُمَّ نظَمَ مقاصِدَ هٰذا في أبياتٍ ختَمَ بها كتابَهُ.

والسُّيُوطيُّ رَحِمَهُ اللهُ ممَّن يَجمَعُ في بيانِه النَّثْرَ والنَّظْمَ.

قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

الْحَمْدُ للهِ وَكَفَىٰ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ..

وَرَدَ عَلَيَّ سُؤَالٌ فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي دُعَاءِ الْقُنُوتِ «وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ»، وَذَكَرَ السَّائِلُ أَنَّهُ قَرَأَهُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ مِنْ (يَعِزُّ) فَرَدَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ؛ وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ (يَعُزُّ) بِضَمِّ الْعَيْنِ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ (يَعِزُّ) بِالْكَسْرِ إِنَّمَا هُوَ مُضَارِعُ عَزَّ بِمَعْنَىٰ قَلَّ، وَأَمَّا عَزَّ مِنَ الْعِزِّ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الذُّلِّ فَإِنَّ مُضَارِعَهُ بِالضَّمِّ.

هٰذَا مَا ذَكَرَهُ السَّائِلُ.

ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أنَّ موجِبَ تدوينِ هٰذه الرِّسالةَ رفْعُ سؤالٍ إليه عنْ قولِهِ ﷺ في دُعاءِ القُنُوتِ «وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ»، المروِيِّ في حديثِ الحسَنِ بْنِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ علَّمَهُ أنْ يقولَ في قُنوتِه: «اللَّهمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ» الحديث عند أبي داود وغيره، وهٰذا الحديثُ صحَّ دعاءً عنِ النَّبيِّ ﷺ **دون تقييدِه بلفْظِ القُنوتِ فإنَّ تقييدَه بلفْظِ القُنوتِ الوارِدِ في بعضِ الطُّرقِ شَاذٌّ كما حكَمَ بِهِ جماعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ كالدَّارَقطنيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ**، فالمَحْفُوظُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ علَّمَ الحسنَ بن عليَّ دُعاءً يدعُو به، واستعمالُ هٰذا الدُّعاءِ في القُنوتِ لا مانِعَ منْهُ؛ لأنَّهُ مِنْ جُملةِ الأدعيةِ الثَّابتةِ عنِ النَّبيِّ ﷺ.

والمرادُ بالقُنُوتِ هنا دعاءُ الدَّاعِي في وِتْرِهِ كما هو مذهبُ جُمهورِ أهلِ العلْمِ، وانفرَدتِ الشَّافعيَّةُ بالقُنُوتِ في صلاةِ الصُّبْحِ، ورُوي في ذلك حديثٌ عن أنسٍ لا يصِحُّ.

ثُمَّ إنَّ المُصنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ ذَكَرَ الوَاقِعَةَ وَهِيَ أنَّ الرَّجُلَ قَرأَ هٰذا الحرْفَ بكسْرِالعَيْنِ فرَدَّ عليْهِ مَنْ ردَّ عليه، وقال: إنَّمَا هُو (يعُزُّ) بضَمِّ العَيْنِ، من باب نصر ينصُر، ولَمْ يَذْكُرِ المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ هٰذا الرَّادَّ وإنَّمَا عرَّضَ به رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في آخر قصيدَتِه، فكأنَّه مِنَ المشتغِلينَ بالعلُومِ العقليَّةِ، وليْسَ لَهُ أَخْذٌ فِي العُلومِ النَّقليَّةِ -كما سيأتي- ذِكْرُه في موضعِه مِنَ القصيدَةِ.

وَأَقُولُ: إِنَّ ضَبْطَ هٰذَا اللَّفظِ مِنْ مُهِمَّاتِ الدِّينِ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَفْظٌ وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَضَبْطُ الْأَلْفَاظِ الوَارِدَةِ عَنْهُ ﷺ مِنْ أَهَمِّ الوَاجِبَاتِ وَآكَدِ المُهِمَّاتِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمْ؛ لِئلَّا يَدْخُلَ مَنْ رَوَاهُ عَلَىٰ الخَلَلِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، فَقَالَ الْحَافِظُ زَينُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِي «أَلْفِيَّتِهِ»:

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا ... عَلَىٰ حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا

فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ مَنْ كَذَبَا ... فَحَقُّ النَّحْوُ عَلَىٰ مَنْ طَلَبَا

الثَّانِي: أَنَّهُ ذِكْرٌ مِنَ الْأَذْكَارِ، وَأَلْفَاظُ الْأَذْكَارِ مُتَعَبَّدٌ بِهَا، فَإِذَا حُرِّفَتْ عَنِ الْوَارِدِ فِيهَا لَمْ يَحْصُلْ بِقَوْلِهَا الثَّوَابُ الْمُتَرَتِّبُ عَلَيْهَا.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مِنْ آكَدِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ فَيَتَأَكَّدُ فِيهِ الضَّبْطُ لِأَنَّ التَّحْرِيفَ وَاللَّحْنَ فِي أَذْكَارِ الصَّلَاةِ مِنْ أَقْبَحِ الْأَشْيَاءِ، وَضَبْطَهَا وَتَصْحِيحَهَا وَإِعْرَابَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْأُمُورِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ: (إِنَّ اللهَ تعالىٰ لَا يَقْبَلُ دُعَاءً مَلْحُونًا)، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّحْرِيفَ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ اللَّحْنِ بِكَثِيرٍ، لأَنَّهُ يُحِيلُ الْمَعْنَىٰ، وَيُخْرِجُ اللَّفْظَ عَنْ مَوْضُوعِهِ، فَمَنْ تَحَرَّىٰ ضَبْطَ اللَّفْظِ عَلَىٰ مَا وَرَدَ فَقَدْ دَخَلَ فِي حَدِيثِ «مَنْ أَحْسَنَ صَلَاتَهُ» وَشَمِلَهُ الثَّوَابُ الْمَوْعُودُ بِهِ فِيهِ. وَمَنْ قَصَّرَ فِي ضَبْطِهِ وَحَرَّفَهُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ، فَحَقٌّ عَلَىٰ كُلِّ مُصَلٍّ الْمُحَافَظَةُ عَلَىٰ ضَبْطِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي الصَّلَاةِ فَيَكُونُ مُحْسِنًا لَهَا مَا أَمْكَنَهُ، وَهُوَ آكَدُ مِنَ الاشْتِغَالِ بِكَثِيرٍ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ، لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ جَزِيلُ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ، وَالسَّاعِي فِي ذَلِكَ مُعِينٌ عَلَىٰ الْخَيْرِ، حَقِيقٌ بِالْأَجْرِ الْجَزِيلِ؛ لأَنَّ «الدَّالَّ عَلَىٰ الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ»، خُصُوصًا وَهُوَ سَعْيٌ فِي ضَبْطِ لَفْظِ النُّبُوَّةِ، وَصِيَانَتِهَا مِنِ التَّحْرِيفِ وَفِي ذَلِكَ مِنَ الثَّوَابِ مَا لَا يَخْفَىٰ.

ذَكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ جملةً نفيسةً في بيانِ موجِبِ العنايَةِ بضبْطِ ألفاظِ الحديثِ النَّبويِّ فإنَّ هٰذه الوجوهَ لا تختَصُّ بهذه الكلمةِ؛ بل الأحاديثُ النَّبويَّةُ جميعًا ينبغي أنْ يُعتنىٰ بضبطِها ومعرفَةِ كيفيَّةِ قراءتِها والتَّلفُّظِ بها، وذلك لأنَّها مِنْ مهمَّاتِ الدِّينِ مِنْ وُجُوهٍ عدَّةٍ ذكرَهَا المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ:

أحدُها: أنَّ تلكَ الألفاظ صادرةٌ عَنِ النَّبيِّ ﷺ (وَضَبْطُ الْأَلْفَاظِ الوَارِدَةِ عَنْهُ ﷺ مِنْ أَهَمِّ الوَاجِبَاتِ وَآكَدِ المُهِمَّاتِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمْ؛ لِئلَّا يَدْخُلَ مَنْ رَوَاهُ عَلَىٰ الخَلَلِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ») فالَّذي يرْوِي الحديثَ علَىٰ خلافِ ما نَطَقَ به النَّبيُّ ﷺ يُخْشَىٰ عليْهِ أنْ يندرِجَ في جُملَةِ القائلينَ عليه ما لَمْ يقُلْ ﷺ؛ لأنَّ مَنْ يَصرِفُهُ عَنِ الوَجْهِ المَعْروفِ عنه ﷺ فقد قال عليه قولًا لم يقلْهُ ﷺ.

وأوردَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ هٰذا الحديثَ المشهورَ بلفْظِ «مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ» وهو عنْدَ ابنِ ماجَه مِن حديثِ أبي هريرةَ بهذا اللَّفظِ، وإسنادُه حسنٌ، وهو عنْدَ مَنْ هو أعْلَىٰ منه؛ وهو البخاريِّ مِنْ حَدِيثِ سلمَةَ بنِ الأكوَعِ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وحديثُ سلمَةَ مِنْ

أفرادِ البُخاري التي انفردَ بها عن بقيَّةِ السِّتَّةِ، والحديثُ مشهورٌ في «الصَّحيحين» وغيرِهما بلفْظِ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ» لكِنْ لَفْظ «مَنْ يَقُلْ» هُو المُنَاسِبُ للْمَحَلِّ؛ لأنَّ مَنْ حَرَّفَ ألفاظَ الأحَادِيثِ النَّبويَّة داخِلٌ في القولِ عليه ﷺ ما لم يقل.

ثُمَّ أوردَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مَا يدلُّ علىٰ تقريرِ هٰذه القاعدة عند أهلِ الحديثِ بالنَّقلِ عن كتابِ« التَّبصرةِ والتَّذكرةِ» المعروف بألفيَّةِ العراقي للحافظِ العراقيّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، وفيها قولُه:

(وَلْيَحْـذَرِ اللَّحَّـانَ وَالْمُصَـحِّفَا عَلَـىٰ حَدِيثِـهِ بِـأَنْ يُحَرِّفَـا
فَيَـدْخُلَا فِـي قَوْلِـهِ مَـنْ كَـذَبَا فَحَـقُّ النَّحْـوُ عَلَـىٰ مَـنْ طَلَبَـا)

وإنَّمَا ذكَرَ النَّحوَ لأنَّ أكثر ما يُحتاجُ إليه في ضبْطِ ألفاظِ الحديثِ النَّبويِّ هو قواعدُ العربية، ووراءَ ذلك مفرداتُها.

فمن أرادَ أنْ يُتقِنَ ضبْطَ ألفاظِ الحديثِ النَّبويِّ فإنَّه يُتقِنُ قواعِدَ العربيَّةِ.

ثُمَّ يتعرَّفُ إلىٰ مفرداتِ اللُّغةِ عند العربِ حتىٰ يعرِفَ: هل يجيءُ ذلك الوجه في كيفيةِ الكلمة اللسانية، علىٰ وجهٍ واحدٍ، أو علىٰ وجهَيْنِ، أو علىٰ أكثر.

وممَّا ينبَغِي أنْ يُتنبَّه له أنَّ اللَّفْظَ قد يكونُ واقعًا في لسانِ العربِ علىٰ أكثرِ مِنْ وجهٍ؛ لكنَّ الرِّوايَةَ تكونُ مختصَّةً بوجهٍ واحدٍ وهٰذا يُوجبُ التَّنبيهَ عليه في بعضِ الشُّروحِ، فيُقالُ: بعْدَ تعدِيدِ وُجوهٍ منقُولَةٍ عَنِ العرَبِ، إلَّا أنَّ الرِّوايةَ لم ترِدْ إلَّا بوجهٍ واحدٍ ويُذكر، وإذا تعذَّر معرفةُ ذلك جازَ أنْ يكونَ لفظُ الحديثِ النَّبويِّ بهذِهِ الوجوهِ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ عربيٌّ وإذَا كانتِ الكلِمةُ تُعرَفُ عنْدَ العربِ بأكثر مِنْ ضبْطٍ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكون النَّبيُّ ﷺ قالَهَا بواحدٍ مِنْ تلكَ الألفاظِ .

ثُمَّ ذكَرَ الوَجْهَ الثَّانِي أنَّ هٰذا الدُّعاءَ المسؤولَ عنه (ذِكْرٌ مِنَ الْأَذْكَارِ، وَأَلْفَاظُ الْأَذْكَارِ مُتَعَبَّدٌ بِهَا) ولأجْلِ كونِهَا ممَّا يُتعبَّدُ بها صِينَتْ عنْ بعْضِ ما سوَّغَهُ المُحدِّثُونَ كالاختِصَارِ فإنَّ المُحدَثين صرَّحُوا بجوازِ اختصَارِ الحدِيثِ لعارِفٍ بمعناه إلَّا أنَّهُم جعَلُوا لذلِكَ شروطًا:

منها أنْ لا يكون مِنَ الأذكارِ المُتعبَّدِ بها، فالأذكَارُ المتعبَّدِ بها لا يجُوزُ اختصارُها؛ بل يُتعبَّدُ بها بألفاظِها.

وكذلِكَ ينبغِي أنْ يقَعَ التَّعبُّدَ بضبْطِهَا علىٰ الوجْهِ المعرُوفِ عنِ النَّبيِّ ﷺ.

وقال المصنِّفُ في تعليل ذلك: (وَإِذَا حُرِّفَتْ عَنِ الْوَارِدِ فِيهَا لَمْ يَحْصُلْ بِقَوْلِهَا الثَّوَابُ الْمُتَرَتِّبُ عَلَيْهَا.) وليسَ مُرادُه انتفاءُ الثَّوابِ بالكُلِّيَّةِ؛ لأنَّهُ لا قائِلَ به، وإنَّمَا المُرادُ به نُقصانُ الثَّوابِ عَنِ الوجْهِ الأكْمَلِ، فالذِي يَأْتِي بشيءٍ مِنَ الأذكارِ لَا علىٰ الوجْهِ التَّامِّ مِنْ جهةِ ضبْطِه يبْعُدُ منعُهُ مِنْ وُقوعِ الثَّوابِ واستِحقَاقِه، وإنَّمَا يُمكِنُ مَنعُه مِنْ تحصِيلِ الثَّوابِ الأتَمِّ لأنَّ الثَّوابَ الأتمَّ إنَّمَا يحْصُلُ بِكمَالِ الضَّبْطِ كما يُستفادُ مِنْ كلام الحافِظِ ابنِ حجرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في «فتح الباري»، وإنْ كانَ مِنْ أهْلِ العِلمِ مَنْ وسَّعَ في ذلكَ، وقالَ: إنَّ المَقْصُودَ هُوَ الدُّعاءُ فَعَلَىٰ أيِّ وجْهٍ وَقَعَ مُعْرَبًا أوْ ملحونًا حصَلَ بذلِكَ الثَّواب، وإنَّمَا ينظُرُ إلىٰ إخْلاصِ العبْدِ فِيهِ، وَإِلَىٰ هٰذا ذهَبَ أبو العبَّاسِ ابن تيميَّة الحفيد.

وما ذهبَ إليه أبو العبَّاس ابن تيميَّة مِنَ التَّسويةِ بيْنَ مُعرِبِ الدُّعاءِ ومَنْ يَلْحَنُ فِيهِ إنَّما يستقِيمَ إذا كان

مَنْ يَلحَنُ فِيهِ عَاجِزًا عَنِ الصَّوابِ، فهٰذا قد يُقالُ: إنَّ دُعاءَهُ يحصُلُ له الثَّوابَ فِيهِ كدُعاءِ مَنْ يُعرِبُ الدُّعاءَ ويتعبَّدُ بِهِ علَىٰ وجْهٍ صَحِيحٍ، وَأمَّا مَعَ القُدرَةِ والتَّفْرِيطِ فلا ريْبَ أنَّهمَا لا يستويَان، وأنَّ مَنْ جاءَ به علىٰ الوجْهِ الأكمَلِ استحقَّ الثَّوابَ الأكمَلَ.

ثُمَّ ذكَرَ الوجْهَ الثَّالِثَ، وهو (أَنَّ) الذِّكْرَ المسؤول عنه (مِنْ آكَدِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ فَيَتَأَكَّدُ فِيهِ الضَّبْطُ لِأَنَّ التَّحْرِيفَ وَاللَّحْنَ فِي أَذْكَارِ الصَّلَاةِ مِنْ أَقْبَحِ الْأَشْيَاءِ، وَضَبْطَهَا وَتَصْحِيحَهَا وَإِعْرَابَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْأُمُورِ) لأنَّ الصَّلاةَ أحْسَنُ موضوعٍ وأعظَمُ عبادَةٍ يَتعبَّدُ بها العبْدُ، وهي عبادةٌ تتكرَّرُ في اليَومِ واللَّيلةِ، فينبَغِي أنْ تكُونَ العِنايَةُ بها أشدَّ وأعظَمَ.

ثُمَّ ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ ما يقوِّي ذلك ممَّا ورَدَ في بعْضِ الآثارِ المنقُولَةِ الموقوفَةِ (إِنَّ اللهَ تعالىٰ لَا يَقْبَلُ دُعَاءً مَلْحُونًا) وهٰذا الكلامُ لا أصْلَ لَهُ ذكَرَهُ أبُو العبَّاسِ ابن تيميَّة الحفِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ، ولَمْ يأتِ في أدلَّةِ الشَّرعِ تعلِيقُ القَبولِ بذلك، وإنَّما يُمكِنُ -علىٰ ما سبق- تعلِيقُ كمالِ الثَّوابِ، أمَّا أصْلُ القَبولِ ففِي ذلِكَ نظَرٌ.

ثُمَّ قالَ المُصنِّفُ: (وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّحْرِيفَ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ اللَّحْنِ بِكَثِيرٍ، لِأَنَّهُ يُحِيلُ الْمَعْنَىٰ، وَيُخْرِجُ اللَّفْظَ عَنْ مَوْضُوعِهِ) فهو يرَىٰ أنَّ التَّحرِيفَ مُفارِقٌ للَّحْنِ، وأنَّ التَّحْرِيفَ هُو ما أحال المعْنَىٰ وأنَّ اللَّحن فلا يُحِيلُ المعنىٰ ويُخرج اللَّفظَ عن موضوعِه.

ومِنْ أهْلِ العِلْمِ مَنْ سوَّىٰ بينَهُما وجَعَلَ التَّحرِيفَ لحْنًا واللَّحْنَ تحْرِيفًا.

ولا ريْبَ أنَّ هذيْنِ الأمريْنِ يشتركان في خُرُوجِهما عن سَنَنِ الكلامِ المنقُولِ؛ ولٰكِن قُوَّة الخروجِ تختلِفُ باعتبارِ قُوَّةِ المتعلَّقِ فمَا أدَّىٰ إلَىٰ إحالَةِ المَعْنَىٰ وتغْيِيرِهِ أشدُّ ممَّا كَانَ لحْنًا لا يؤدِّي إلىٰ ذلك.

ثُمَّ قالَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَمَنْ تَحَرَّىٰ ضَبْطَ اللَّفْظِ عَلَىٰ مَا وَرَدَ فَقَدْ دَخَلَ فِي حَدِيثِ «مَنْ أَحْسَنَ صَلَاتَهُ» وَشَمِلَهُ الثَّوَابُ الْمَوْعُودُ بِهِ فِيهِ) وهو رَحِمَهُ اللَّهُ فيما يظهَرُ لا يُشِيرُ إلىٰ حديثٍ مُعيَّنٍ لكنَّهُ يُرِيدُ الأحاديثَ الوارِدَةِ في تحسِينِ الصَّلاةِ وتكْمِيلِهَا والاهتمامِ بها، إذْ لا يُوجدُ في الأحاديث المرويَّةِ حديثٌ أوَّلُه (مَنْ أَحْسَنَ صَلَاتَهُ) يدلُّ علَىٰ مَقصُودِ المُصنِّفِ، وإنَّمَا فيها حديثٌ - هو الَّذي ذكَرَه المُعتنِي بالحاشية «مَنْ أَحْسَنَ الصَّلاةَ حَيْثُ يَرَاهُ النَّاسُ ثُمَّ أَسَاءَهَا حِينَ يَخْلُو فَتِلْكَ اسْتِهَانَةٌ بِاللهِ » وهُو حديثٌ لا يصِحُّ، وليْسَ مناسِبًا لمَقصُودِ المُصنِّفِ في كلامِهِ-، ولكنَّهُ يُرِيدُ الأحادِيثَ العامَّةَ فِي تحْسِينِ الصَّلاةِ وتكمِيلِها فإنَّ مِنْ حَسَّنَ صَلاتَهُ وكمَّلَها حصَّلَ الثَّوابَ المَوعُودَ بِهِ عليْهَا، وَمَنْ قصَّرَ فِي ضبْطِه وحرْفِه لَمْ يدخُلْ في ذلِكَ كمَا ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَىٰ، ومَعْنَىٰ (لَمْ يدخُلْ) أي: لَمْ يدخُلْ في الوجْهِ الأتمِّ منه، كما تقدَّم، أمَّا إخراجُه بالكُلِّيَّةِ ففِيهِ نظَرٌ؛ لكنَّهُ يكُونُ قد قصَّرَ فيمَا ينْبَغِي عليْهِ مِنْ تحْسِينِ صلاتِهِ وحينئِذٍ فينبَغِي أنْ يجتهِدَ المُصلِّي فِي ضَبْطِ ألفاظِ مَا يتعلَّقُ بالصَّلاةِ مِنْ تعبُّداتٍ فِي أحكَامِهَا مِنْ أذكارِهَا كأدْعِيَةِ استِفتاحِهَا وتشهُّداتها وغيرها.

ثُمَّ ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أنَّ السَّعْيَ فِي بيانِ ذلِكَ مِنَ الإعانَةِ علَىٰ الخيْرِ وأنَّ السَّاعِيَ فيه (مُعِينٌ عَلَىٰ الْخَيْرِ، حَقِيقٌ بِالْأَجْرِ الْجَزِيلِ، لِأَنَّ «الدَّالَّ عَلَىٰ الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ»، خُصُوصًا وَهُوَ سَعْيٌ فِي ضَبْطِ لَفْظِ النُّبُوَّةِ، وَصِيَانَتِهَا عَنِ التَّحْرِيفِ وَفِي ذَلِكَ مِنَ الثَّوَابِ مَا لَا يَخْفَىٰ) فإنفاقُ الأوقاتِ في العنايَةِ بضبْطِ ألفاظِ

المَروِيَّاتِ مِنْ وُجُوهِ العِلْمِ التي ينبَغِي أنْ يعتَنِي بها طالِبُه، وأمَّا إهمالُ ذلك وقراءَةُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ كيْفَ ما اتَّفقَ، فذلِكَ مِنْ عدم المبالاةِ بلَفْظِ الحدِيثِ النَّبويِّ الشَّريفِ. والعنايةُ بذلك تُستفادُ مِنْ دوامِ النَّظرِ في شُروحِ الحدِيثِ الَّتي تعتنِي بضبْطِ ألفاظِ الحدِيثِ النَّبويِّ الواردَةِ عنِ النَّبيِّ ﷺ، ومِنْ جُملتِها الكتبُ المصنَّفةُ في غرِيبِه؛ فإنَّ المصنِّفينَ في الغريبِ يذكُرُونَ ضبْطَ الكلمةِ ووجْهِهَا، ثُم يفسِّرُون معناهَا، وكذلك مطوَّلات الشُّروحِ كـ«فتح الباري» لابن حجر و«شرح النَّووي لمسلم» يوجد فيهما العناية بهذا الأصلِ، ويستصحِبُ الإنسانُ المعاجِمَ اللُّغويَّةِ الَّتِي تُفيدُه في ذلك.

ومِنْ أحسَنِ المعاجِمِ الَّتي ينبَغِي أنْ تكُونَ صُحبةَ طالِبِ العلْمِ كتاب «المصباحُ المنِيرِ» للعلَّامة الفيُّومِي فإنَّ هٰذا الكتابَ مَعَ وجازَتِه عظيمُ الفائدةِ وهُو أنْفعُ مِنَ «القاموس المُحيط»، وفِيه من ضبْطِ المعاني والعماية بوجوهِ اللُّغَةِ والإشارَةِ إلَىٰ جُملةٍ مِنْ قواعدِهَا مَا لا يُوجَدُ في غيْرِه، فهُو كتابٌ حسَنٌ بدِيعٌ.

فَأَقُولُ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ أَنَّ (يَعِزُّ) مِنَ (العِزِّ) المُقَابِلِ (لِلذُّلِّ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي المُضَارِعِ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي كِتَابِ «النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ»: (الْعَزِيزُ) فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ هُو الْغَالِبُ الْقَوِيُّ الَّذِي لَا يُغْلَبُ، يُقَالُ: عَزَّ يَعِزُّ بِالْكَسْرِ إِذَا صَارَ عَزِيزًا، وَعَزَّ يَعَزُّ بِالْفَتْحِ إِذَا اشْتَدَّ وَشَقَّ، يُقَالُ: عَزَّ عَلَيَّ يَعَزُّ؛ أَيْ: أَرَاكَ بِحَالٍ سَيِّئَةٍ. أَيْ: يَشْتَدُّ وَيَشُقُّ عَلَيَّ.

وَذَكَرَ الرَّاغِبُ فِي «مُفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ» نَحْوَهُ، وَذَكَرَ الْهِرَوِيُّ فِي «الغَرِيبَيْنِ» نَحْوَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» قَالَ: الْفَرَّاءُ يُقَالُ: (عَزَّ الشَّيْءُ يَعِزُّ) بِالكَسْرِ عِزَّةً إِذَا قَلَّ، وَعَزَّ الرَّجُلُ يَعِزُّ عِزًّا وَعِزَّةً إِذَا قَوِيَ بَعْدَ ذِلَّةٍ، وَيُقَالُ: عَزَّ يَعَزُّ بِالْفَتْحِ إِذَا اشْتَدَّ، يُقَالُ: عَزَّ عَلَيَّ مَا أَصَابَ فُلَانًا أَيْ: اشْتَدَّ، وَيُقَالُ: عَزَّ فُلَانٌ فُلَانًا يَعُزُّهُ بِالضَّمِّ عِزًّا إِذَا غَلَبَهُ قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾﴾[ص]

فَقَالَ الْفَارَابِيُّ فِي «دِيوَانِ الْأَدَبِ»: أَبْوَابُ الْمُضَاعَفِ، بَابُ فَعَلَ يَفْعُلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مِنَ الْمَاضِي وَضَمِّهَا مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ، وَأَوْرَدَ فِيهِ أَفْعَالًا كَثِيرَةً إِلَىٰ أَنْ قَالَ: وَعَزَّهُ أَيْ غَلَبَهُ. ثُمَّ قَالَ: بَابُ فَعَلَ يَفْعِلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مِنَ الْمَاضِي وَكَسْرِهَا مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ، وَأَوْرَدَ فِيهِ أَفْعَالًا كَثِيرَةً إِلَىٰ أَنْ قَالَ: وَعَزَّ مِنَ الْعِزَّةِ نَقِيضُ الذِّلَّةِ، وَأَصْلُهَا مِنَ الشِّدَّةِ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «كِتَابِ الْأَفْعَالِ»: بَابُ فَعَلَ يَفْعِلُ بِالْكَسْرِ مِنَ الْمُضَارِعِ، ثُمَّ أَوْرَدَ فِيهِ ضَجَّ يَضِجُّ وَصَحَّ يَصِحُّ وَفَرَّ يَفِرُّ وَضَلَّ يَضِلُّ وَأَشْيَاءَ كَثِيرَةً، إِلَىٰ أَنْ قَالَ: عَزَّ يَعِزُّ إِذَا صَارَ عَزِيزًا أَوْ عَزَّ الشَّيْءُ يَعِزُّ عِزَّةً إِذَا قَلَّ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ القُوطِيَّةِ فِي «كِتَابِ الْأَفْعَالِ»: عَزَّ يَعِزُّ بِالْكَسْرَةِ عِزَّةً وَعِزًّا صَارَ عَزِيزًا، وَ[عَزَّ] الشَّيْءُ عِزًّا وَعَزَازَةً تَعَزَّزَ، وَالشَّيْءُ عَظُمَ وَالرَّجُلُ عَزَّ كَرُمَ وَعَزَزْتُ الرَّجُلَ أَعُزُّهُ -بِالضَّمِّ- عِزًّا غَلَبْتُهُ، وَأَيْضًا أَعَنْتُهُ.

ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ نُقولًا عن جملةٍ مِنْ أهلِ العربيَّةِ كابْنِ الأثيرِ والرَّاغِبِ الأصبهانيِّ والهِرَويِّ صاحِبِ «الغَرِيبَيْنِ» والنَّوويِّ النَّاقلِ ذلك عنِ الفرَّاءِ والزَّمخشريِّ والفارابيِّ وابنِ القُوطِيَّة رحمهم الله تعالىٰ.

والحاصِلُ مِنْ كلامِهم رحمهم الله تعالىٰ أنَّ الفِعْلَ الماضي (عزَّ) يجيءُ مُضارِعُهُ علىٰ ثلاثةِ أنحاءٍ:

أوَّلُها: عَزَّ، يَعُزُّ -بضمِّ عينِ مضارِعه-، بمعنىٰ: غَلَبَهُ.

وثانيها: عَزَّ، يَعَزُّ -بفَتْحِ عَيْنِ مُضارِعِهِ-، بمعنىٰ: اشتَدَّ وضَاقَ.

وثالِثُها: عَزَّ، يعِزُّ -بكَسْرِ عيْنِ مُضَارِعِهِ-، بمعنَىٰ: قلَّ أو عظُمَ أو كَرُمَ أو ضِدُّ الذُّلِّ.

وحينئذٍ يكونُ المناسِبُ مِنْ هٰذه المعاني فِي مُضارِعِه في قولِ الدَّاعي -كما في جاء في الحديثِ- هو الكسْرُ، فيكونُ ضبطُه «وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ» أي: لا يَحصُلُ العِزّ لمَنْ عاداهُ اللهُ ﷻ؛ بل تُكتَبُ عليْهِ الذِّلَّةُ كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾﴾[المجادلة] فالمُعادِينَ لله ﷻ حقِيقُون بالذِّلَّةِ؛ فلا تحصُلُ لهُمُ العِزَّةُ حينئذٍ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ (عَزَّ) لَهُ مَعَانٍ فَبَعْضُهَا بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمُضَارِعِ وَبَعْضُهَا بِالْفَتْحِ وَبَعْضُهَا بِالضَّمِّ، وَقَدْ نَضَمْتُ فِي ذَلِكَ أَبْيَاتًا فَقُلْتُ :

يَـا قَارِئًـا كُتُـبَ الْآدَابِ كُـنْ يَقِظًـا ... وَحَـرِّرِ الْفَـرْقَ فِـي الْأَفْعَـالِ تَحْرِيـرَا
عَـزَّ الْمُضَـاعَفُ يَـأْتِي فِـي مُضَـارِعِهِ ... تَثْلِيـثُ عَـيْنِ بِفَـرْقٍ جَـاءَ مَشْـهُورَا
فَمَـا كَـ: قَـلَّ وَضِـدُّ الـذُّلِّ مَـعْ عِظَـم ... كَـذَاكَ رُمْـتَ عَلَيْنَـا جَـاءَ مَكْسُـورَا
وَمَـا تَعَـزَّ عَلَيْنَـا الْحَـالُ أَيْ صَـعُبَتْ ... فَـافَتَحْ مُضَـارِعَهُ إِنْ كُنْـتَ نِحْرِيـرَا
وَهَـذِهِ الْخَمْسَـةُ الْأَفْعَـالِ لَازِمَـةٌ ... وَاضْـمُمْ مُضَـارِعَ فَعْـل لَـيْسَ مَقْصُـورَا
عَـزَزْتُ زَيْـدًا بِمَعْنَـىٰ قَـدْ غَلَبْـتُ كَـذَا ... أَعْنَتُّـهُ فَكِـلَا ذَا جَـا مَـأْثُورَا
وَقُـلْ: إِذَا كُنْـتَ فِـي ذِكْـرِ الْقُنُـوتِ وَلَا ... يَعِـزُّ يَـا رَبِّ مَـنْ عَادَيْـتَ مَكْسُـورَا
وَأَشْكُرُ لِأَهْـلِ عُلُـومِ الشَّـرْعِ إِذْ شَـرَحُوا ... لَـكَ الصَّـوَابَ وَأَبْـدَوْا فِيـهِ تَـذْكِيرًا
وَأَصْـلَحُوا لَـكَ لَفْظًـا أَنْـتَ مُفْتَقِـرٌ ... إِلَيْـهِ فِـي كُـلِّ صُـبْحٍ لَـيْسَ مَنْكُـورًا
لَا تَحْسَـبَنَّ مَنْطِقًـا يُحْكَـىٰ وَفَلْسَـفَةً ... سَـاوَىٰ لَـدَىٰ عُلَمَـاءِ الشَّـرْعِ قِطْمِيـرَا

ختَمَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ كتابَهُ هٰذا بنظْمِ ما قرَّرَهُ فيه مِنَ المنقول عنِ الأئمَّةِ وهو الَّذي سبَقَ بيانُه.

ومعنىٰ قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (وَاضْمُمْ مُضَارِعَ فَعْلٍ لَيْسَ مَقْصُورَا) أي: ليْسَ لازِمًا، **واللَّازِمُ هُو الَّذِي لا يستدْعِي مفعُولًا؛ بل ينتهِي إِلَىٰ الفاعِلِ**. فالأفعَالُ المتقدِّمَةُ كلُّها لازِمَةٌ إلَّا ما كان بمعنىٰ غَلَبْتُه وهو عزَّ يعُزُّ بضمِّ عيْنِه، فإنَّه يكون فعلًا متعدِّيًا.

ثُم عرَّض المصنِّفُ في البيت الأخير بحالِ مَنْ ذكَرَ الضَّمَّ فكأنَّ الذي تكلَّم وردَّ علَىٰ السَّائِلِ رجُلٌ لا عنايةَ له بعلُومِ الشَّرعِ، وإنَّما عنايَتُه بالعلومِ العقليَّةِ، وهٰذه هي النُّكتَةُ في ذِكْرِ ذلك، فكأنَّهُ قال: إنَّ مَنْ يعتَنِي بالعُلُومِ العقليَّةِ مِنْ منطِقٍ وَفلسَفَةٍ ويُهمِلُ علومَ الشَّرْعِ فتِلكَ العُلومُ لا تساوِي لدَىٰ عُلمَاءِ الشَّرْعِ **قِطْمِيرًا؛ وهُو اللُّفافةُ التي تكون علىٰ النَّواةِ.**

وهٰذا آخِرُ التَّقريرِ علىٰ هٰذا الكتَابِ، وباللهِ التَّوفِيقُ، والحمْدُ لله ربِّ العالمِين، وصلَّىٰ اللهُ وسلَّم علىٰ عبْدِهِ ورسُولِهِ محمَّدٌ وآلِهِ وصحبِهِ أجمعين.